

American University in Cairo

AUC Knowledge Fountain

Papers, Posters, and Presentations

2018

الحد من الزواج المبكر في مصر

Reem Bassem

The American University in Cairo AUC, ryme@aucegypt.edu

Rahma Emara

The American University in Cairo AUC, rahmakamalemara@aucegypt.edu

Sarah El Domy

The American University in Cairo AUC, Saraeldomy@aucegypt.edu

Yasmine El Hagry

The American University in Cairo AUC, y.elhagry@wataneya.org

Follow this and additional works at: <https://fount.aucegypt.edu/studenttxt>



Part of the [Public Affairs, Public Policy and Public Administration Commons](#)

Recommended Citation

Bassem, Reem; Emara, Rahma; El Domy, Sarah; and El Hagry, Yasmine, "الحد من الزواج المبكر في مصر" (2018)). *Papers, Posters, and Presentations*. 64.

<https://fount.aucegypt.edu/studenttxt/64>

This Article is brought to you for free and open access by AUC Knowledge Fountain. It has been accepted for inclusion in Papers, Posters, and Presentations by an authorized administrator of AUC Knowledge Fountain. For more information, please contact mark.muehlhaeusler@aucegypt.edu.



ملتقى السياسات العامة

الحد من زواج الأطفال في مصر

إعداد*

ريم باسم

رحمة عمارة

سارة الدومي

ياسمين الحاجري

إشراف

د/ حامد علي

أستاذ مساعد

قسم السياسات العامة والإدارة العامة

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

٢٠١٨

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين أو المحررين ولا تعكس سياسات وآراء اليونيسيف أو الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وقد تم نشرها لتشجيع مزيد من الحوار حول القضايا التي تؤثر على الأطفال في مصر، في محاولة لإكساب الخريجين الشباب مهارات صياغة حلول السياسة العملية.

الحد من زواج الأطفال في مصر

إعداد*

ريم باسم

رحمة عمارة

سارة الدومي

ياسمين الحاجري

إشراف

د/ حامد علي

أستاذ مساعد

قسم السياسات العامة والإدارة العامة

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

٢٠١٨

* تم ترتيب الأسماء هجائياً.

تم نشر هذه الورقة بواسطة ملتقى السياسات العامة
كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة

مدير مشروع ملتقى السياسات العامة:
د. ليلي البرادعي، أستاذ الإدارة العامة

مدير مشارك للمشروع:
د. شاهجهان بوهيان، أستاذ مساعد في الإدارة العامة - العميد المشارك للإدارة
والدراسات الجامعية

مدير المشروع:
محمد قدرى، ماجستير السياسات العامة

منسق المشروع:
وليد الديب

قائمة المحتويات

١. الموجز التنفيذي ٤
٢. عرض المشكلة ٥
٣. خيارات السياسات/ تحليل البدائل ١٠
٤. الاستنتاجات والتوصيات ١٨
٥. المراجع ٢٢

١. الموجز التنفيذي

زواج الأطفال سواء كان رسمياً أو عرفياً هو زواج يكون عمر أحد أطرافه - على الأقل - أقل من ١٨ عاماً، ويعد انتهاكاً لحقوق الإنسان ذو عواقب معقدة تقع على الأطفال والمجتمع، ولا يقتصر الضرر الناتج عنه على الطفل المتزوج فقط، بل يمتد تأثيره أيضاً ليصل إلى الأجيال القادمة، ووفقاً لمنظمة اليونيسف يوجد ما يقدر بـ ٦٥٠ مليون طفلة متزوجة في جميع أنحاء العالم، ٤٠ مليون منها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أظهر تعداد مصر لعام ٢٠١٧ أن زواج الأطفال لا زال يمثل مشكلة، إذ إن واحدة تقريباً من بين كل عشرين فتاة (٤%) في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٧ عاماً متزوجة أو سبق لها الزواج، وبالنسبة للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة يرتفع المعدل إلى واحد من بين كل عشرة، مع وجود فروق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧. مصر).

إن عواقب زواج الأطفال في مصر تتشابه إلى حد كبير مع الدول الأخرى، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتسرب من المدارس وارتفاع خطر الإصابة بالأمراض وارتفاع معدلات الخصوبة بما يساهم في الزيادة السكانية وزيادة الأطفال غير المقيدين بالسجلات الحكومية.

وفقاً للبيانات والمعلومات الحالية يؤثر كل من الفقر والتعليم والمعايير الاجتماعية على زواج الأطفال في مصر، ومع ذلك يوجد نقص في الأدلة والدراسات التي تحلل الروابط بين هذه العوامل وزواج الأطفال.

ويعد الجانب المشرق هو أن مصر من بين الدول التي خطت خطوات واسعة في الحد من زواج الأطفال، إلا أنه هناك حاجة لتحديد أسباب هذا التقدم بوضوح للحفاظ عليه وزيادته.

ويجدر الإشارة إلى وجود إرادة سياسية للحد من زواج الأطفال، فهو ضمن القضايا المدرجة في الإطار الاستراتيجي الوطني لإنهاء العنف ضد الأطفال في مصر الصادر عن المجلس القومي للطفولة والأمومة عام ٢٠١٨، كما أنه قد تم دمج قضية زواج الأطفال في الإطار والخطة الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة ٢٠١٨-٢٠٣٠، وفي المجمل يدل ذلك على وجود إرادة سياسية لمعالجة هذه القضية.

تشمل البدائل الأربع المقترحة لسياسة معالجة زواج الأطفال في مصر بديل قانوني وآخر اقتصادي وبديل اجتماعي وبديل قانوني / اجتماعي-اقتصادي.

وسيكون من شأن البديل القانوني تعزيز تطبيق الأحكام المتعلقة بزواج الأطفال في قانون الطفل رقم ١٢٦ من عام ٢٠٠٨، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مراجعة نصه وصياغته أو آليته في اللائحة التنفيذية ذات الصلة واتخاذ الإجراء المطلوب، فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون الإجراء تجريم الأطراف الفاعلة في زواج الأطفال، إذ لا يجرمهم النص المشار إليه، بالإضافة إلى تعزيز وإسراع إصدار التشريع الجديد لـ «زواج القاصرات» أو زواج الفتيات تحت سن ١٨ سنة.

ومن الضروري أيضا التركيز على البديل الاجتماعي الخاص بتغيير الأعراف الاجتماعية فيما يتعلق بزواج الأطفال - وخاصة لدى الوالدين - من خلال زيادة الوعي، وهو ما يجب أن يرتبط بدور رجال الدين والمؤسسات الدينية.

بالنسبة للبديل الاقتصادي، فهو يسعى لتحسين الظروف الاقتصادية للوالدين لجعلهم أقل ميلاً لتزويج طفلهم.

وأخيراً نوصي بشدة بالعمل على البديل القانوني/ الاجتماعي-الاقتصادي الذي يعد مزيج من جميع البدائل الأخرى للسياسات، إذ يعمل على البديل القانوني في الحال لتحقيق نتائج سريعة على المدى القصير، ويعمل بشكل موازي على البديل الاجتماعي والاقتصادي بهدف الوصول إلى نقطة يتم فيها تحقيق الإنجاز الملاءم على المدى الطويل، وبالإضافة إلى ذلك يشمل هذا البديل جميع أصحاب المصلحة من المسؤولين الحكوميين والمشرعين وأعضاء البرلمان وميسري عقود الزواج «المأذون» والمنظمات الشعبية والوالدين وقادة المجتمع وكذلك الأطفال .

إن تنفيذ البديل الموصى به يتطلب مستوى مرتفع من التنسيق، وهو الدور الذي يجب أن تتولاه هيئة حكومية مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة.

يوجد مكونات أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار في مرحلة التنفيذ، مثل الحفاظ على مستوى مرتفع من التنسيق وجمع البيانات القبلية والبعديّة بهدف التقييم وإرشاد عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دور الإعلام، والوصول إلى حالات زواج الأطفال وتشجيعهم على دعوة أقرانهم إلى الحد منه، على أن يتم ذلك بالتزامن والتكامل مع التدخلات القائمة للعمل على الحد من زواج الأطفال، وأي نقص في هذه العناصر سيؤثر بشكل كبير على تنفيذ البديل وتحقيق النتائج المرجوة.

٢. عرض المشكلة

يُقصد بزواج الأطفال عالمياً الزواج الرسمي أو العرفي الذي يكون أحد أطرافه على الأقل دون سن ١٨ عاماً، وعلى الرغم من أن التعريف يشمل كلا الجنسين، من اللافت للنظر أن جميع التقارير الدولية تقتصر بياناتها على الإناث ولم يرد ذكر الذكور بها، وكنتيجة لذلك يقتصر المنظور الإقليمي والمحلي لزواج الأطفال على الفتيات فقط، وهو بدوره لا يعكس الصورة الكاملة والأضرار الحقيقية الناجمة عنه على كلا الجنسين.

يُعد زواج الأطفال انتهاكاً لحقوق الإنسان مما ألقى بأعباء معقدة على الأطفال والمجتمع كالتالي:

- من المتوقع أن تتعرض المراهقات المتزوجات إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- من المتوقع أن تتسرب المراهقات المتزوجات من التعليم.
- تواجه المراهقات المتزوجات خطر الإصابة بالأمراض بشل أكبر.
- معدلات الخصوبة لدى المتزوجات الصغيرات تكون أعلى وهو ما يساهم في الزيادة السكانية.
- لا يتم تسجيل الزواج الذي يكون أحد طرفاه دون سن ١٨ عاماً في السجلات الرسمية، وهو ما يكون له عواقب قانونية على الأطفال الناتجة عن هذا الزواج، فعلى سبيل المثال لا يمكن إصدار شهادات ميلادهم.

وفقاً لمنظمة اليونيسف يوجد ما يقدر بـ ٦٥٠ مليون طفلة متزوجة في جميع أنحاء العالم، بما يشمل الفتيات المتزوجات حالياً والنساء اللاتي تزوجن لأول مرة في مرحلة الطفولة، لذا تتواجد قضية زواج الأطفال حالياً بشكل جاد على خطة التنمية العالمية بما في ذلك إدراجها ضمن أهداف التنمية المستدامة، إذ تم تناولها بشكل محدد في الهدف رقم (٥،٣) للقضاء على الممارسة بحلول عام ٢٠٣٠.

استمرت ممارسة زواج الأطفال في الانخفاض في جميع أنحاء العالم، ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة ببعض البلدان ٢١٪ من الشابات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة) تزوجن في طفولتهن، وهو ما يعد انخفاضاً من ٢٥٪ منذ ١٠ سنوات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التقدم الذي تم تحقيقه في الهند (اليونيسف، ٢٠١٨).

ويُقدر عدد زيجات الأطفال التي تم منعها كنتيجة لهذا التقدم بـ ٢٥ مليون زيجة خلال العقد الماضي (اليونيسف، ٢٠١٨).

وفقاً لليونيسف يوجد حوالي ٤٠ مليون طفلة متزوجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشمل ذلك الفتيات المتزوجات حالياً والنساء اللاتي تزوجن لأول مرة في الطفولة، وفي السنوات الأخيرة تتزوج ٧٠٠,٠٠٠ فتاة صغيرة سنوياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما ترتفع نسب الفتيات الصغيرات المتزوجات في المنطقة اللاتي تعيش في المناطق الريفية و تأتي من الأسر الفقيرة والحاصلات على قدر منخفض من التعليم (اليونيسف، ٢٠١٨).

إن انتشار هذه المشكلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقترب من المتوسط العالمي أو يكون أعلى في بعض المناطق، مثل شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

يوضح شكل ١ العلاقة بين الزواج في الشرق الأوسط ومنطقة الإقامة والثروة والتعليم، وترتفع النسب في المناطق الأفقر والريف وبين ذوي التعليم المنخفض.

شكل ١: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ و ٢٤ عاماً ممن تزوجن للمرة الأولى قبل بلوغ سن ١٨ عاماً مصنفة وفقاً لمنطقة الإقامة والتعليم والثروة في الشرق الأوسط



المصدر:

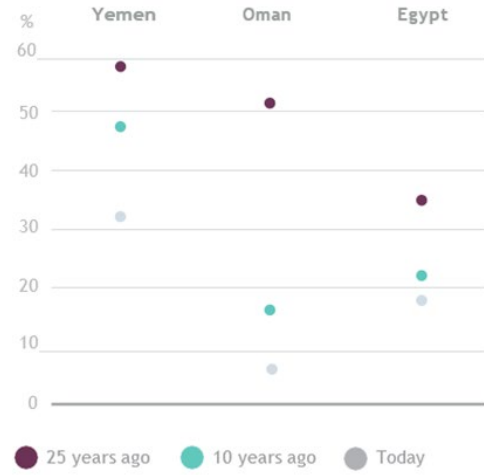
United Nations Children's Fund, 'A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa', UNICEF, New York, 2018.

وكما هو مبين في شكل ٢ يتباين انتشار زواج الأطفال في جميع أنحاء المنطقة ويتراوح ما بين نسبة مرتفعة (واحد من كل ثلاثة) في السودان واليمن تنخفض وتصل إلى واحد من كل خمسين في تونس، وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية انخفض متوسط الانتشار الإقليمي من واحد بين كل ثلاثة ليصل إلى واحد من كل خمسة، ومع ذلك يبدو أن التقدم قد توقف في العقد الماضي.

شكل ٢: تطور زواج الأطفال في الشرق الأوسط

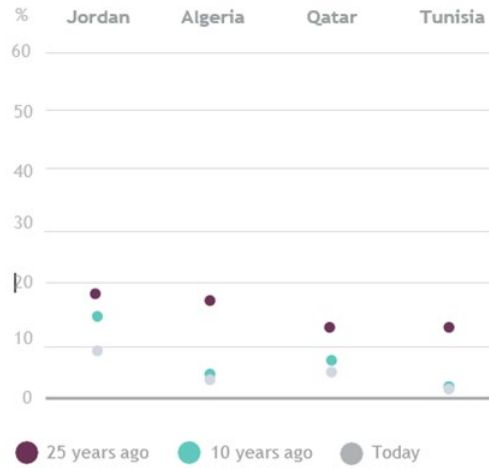
A number of countries in the region have made great strides in reducing child marriage in the past generation

FIG. 2 Percentage of women aged 20 to 24 years who were first married or in union before age 18, in countries with the most progress in the past 25 years



Some countries that began with relatively low prevalence of child marriage have continued to bring levels down, to below 10 per cent

FIG. 3 Percentage of women aged 20 to 24 years who were first married or in union before age 18, in countries with low prevalence of child marriage and continued progress



المصدر:

United Nations Children's Fund, 'A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa', UNICEF, New York, 2018.

يحدد قانون الطفل المصري رقم ١٢٦ من عام ٢٠٠٨ الحد الأدنى لسن الزواج عند سن ١٨ سنة للإناث والذكور على حد سواء، إلا إنه لا يجرم مرتكبيه، لذا يستمر زواج الفتيات دون تسجيل أو إبلاغ عن الزيجات أو تسجيل الأطفال المولودين كنتيجة لتلك الزيجات.

وعلى الرغم من أن زواج الأطفال غير قانوني، إلا أن بعض الشيوخ (رجال الدين) المصرح لهم بإصدار قسيمة الزواج يستمرون في عقد مثل هذه الزيجات، وذلك من خلال أخذ تعهد من الشاب يفيد بإعلان هذا الزواج والانتظار حتى بلوغ الفتاة سن الـ ١٨ عاماً، وبعدها يتم تسجيل الزواج رسمياً وإبلاغ السلطات المعنية (المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة اليونيسيف، ٢٠١٥).

وفقاً لتعداد مصر لعام ٢٠١٧ يتبين أن ٤٪ من الفتيات في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٧ عاماً متزوجات حالياً أو سبق لهن الزواج، وتبلغ هذه النسبة ١١٪ من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة، مع وجود فروق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

وعلى غرار مشكلة ختان الإناث، لزواج الأطفال جذوره أيضاً التي ترجع إلى العادات والتقاليد القديمة، إذ تساهم بعض المعتقدات وغياب الوعي إلى استمرار ممارستها على الرغم من عدم شرعيته وفقاً للقانون المصري، ويكون الاعتقاد الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الممارسة هو أن زواج الأطفال يحمي سمعة الفتاة (وأن عدم الزواج يعني أنها تقوم بشيء «خاطيء»)، كما أنه يعني أن الفتاة لن تعمل بعد الزواج، لذا يكون تعليمها أقل أهمية، كما ترغب بعض العائلات في تزويج بناتها في سن صغيرة، حتى يتخلصوا من رعايتهن ومسؤوليتهن (المجلس القومي للطفولة والأمومة ٢٠١٨).

وفي الصيف الماضي تم الإبلاغ عن حالة زواج لفتاة تبلغ من العمر ١٧ عاماً أجبرت على الزواج من سعودي يبلغ من العمر ٣٧ عاماً، حيث دفع لوالدها المزارع مبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه مقابل هذا الزواج غير المسجل، وبعد أيام قليلة من الزواج هربت الفتاة من زوجها لأنه كان يعتدي عليها بالضرب، وقد ذهب الزوج بعدها إلى قسم الشرطة للإبلاغ عن هروب زوجته وطلب من والد العروس رد مبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه الذي دفعه.

وبالنظر إلى هذه القصة التي تعد مزيج بين زواج الأطفال وزواج الصفقة، يمكن إدراك كيف أصبح الوضع مدمر ومعقد، إذ تجاهل الزوج حقيقة أن زواجه يعد جريمة وكان لديه الشجاعة للذهاب إلى قسم الشرطة لاستعادة أمواله، وبمواجهة الأب برر فعلته بأن كل ما تم كان بهدف تأمين مستقبل ابنته في صورة مدخرات وأن دافعه كان التخفيف من فقره، وعلاوة على ذلك تبين أن لديه ابنة أخرى تزوجت مرتين من رجال من الخليج.

ووفقاً لصانعي السياسات والممارسين في هذا المجال تعد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زواج الأطفال هي الفقر والأعراف الاجتماعية والتعليم، إلا أنه لا توجد أدلة أو بيانات تحلل الروابط ومستوى تأثير كل عامل من تلك العوامل على زواج الأطفال، وتتشابه عواقب زواج الأطفال في مصر إلى حد كبير مع الدول الأخرى، وتشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتسرب من التعليم وارتفاع خطر الإصابة بالأمراض وارتفاع معدلات الخصوبة بما يساهم في الزيادة السكانية وزيادة الأطفال غير المقيدين بالسجلات الحكومية.

تم تحليل أربع وثائق للسياسات والاستراتيجيات الصادرة عن المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع منظمة اليونيسف، بالإضافة إلى الدراسة التحليلية لمقابلتين مع مسؤولين بالمجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة اليونيسف، وقد تم التوصل إلى بعض الملاحظات وفقاً لها، وتتعلق هذه الملاحظات بالأساس بالتحديات والفرص المتعلقة بالسياسات السابقة والحالية الخاصة بزواج الأطفال على النحو التالي:

التحديات:

حصر المنظمات الشعبية الداعمة: إذ لوحظ أن كل من اليونيسف والمجلس القومي للطفولة والأمومة لم يكونوا على دراية بالمنظمات الشعبية الداعمة التي تعمل على قضية زواج الأطفال في مصر، وهو ما يؤدي إلى غياب التنسيق والكفاءة والتعاون ومواءمة الجهود ويكون من شأنه التأثير على معدل التقدم المحرز، وخاصة أن المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة اليونيسف يركزان بشكل حصري على وضع الاستراتيجيات وتعزيز النظم الداخلية ذات الصلة.

تحقيق التوازن بين الخطط القصيرة والطويلة الأجل: يتم تقسيم الإجراءات وفقا للسنوات في الإطار والخطة الاستراتيجية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، وكلها إجراءات ضخمة، لذا تظهر الحاجة إلى بيان الإجراءات بالتفصيل وتصنيفها في صورة خطط قصيرة وطويلة الأجل.

نظام التقارير والتوثيق: يعتبر خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠ أداة/آلية لتلقي وتسجيل شكاوى الأطفال، ويتولى إدارته المجلس القومي للطفولة والأمومة منذ عام ٢٠٠٥، ويوفر الحماية من العنف وسوء المعاملة والإهمال في جميع أنحاء البلاد، إلا أننا لم نتمكن من العثور على أي تحليل قديم أو حديث لحوادث زواج الأطفال التي تم الإبلاغ عنها، وينطبق الأمر نفسه على لجان حماية الطفل وهي آلية رصد أخرى يتم تنفيذها وفقا للقانون المصري للطفل منذ عام ٢٠٠٨.

الرصد والتقييم: تم تنفيذ بعض الإجراءات على أرض الواقع لمنع زواج الأطفال وتم إحراز تقدم في نسبة انتشاره على المستوى الوطني، إلا أن غياب الرصد والتقييم أدى إلى عدم تمكن المجلس القومي للطفولة والأمومة واليونيسف من تحديد الكثير من المعلومات عن التقدم المذكور مثل تحديد الأخطاء والأمور التي تمت بشكل صحيح ويمكن تكرارها.

الاهتمام غير المتوازن بقضايا حقوق الطفل المختلفة: إذ يوجد بعض القضايا الخاصة بحقوق الطفل التي تحظى باهتمام وجهود وموارد الهيئات الحكومية والمجتمع المدني لسنوات مثل قضية أطفال الشوارع وختان الإناث وعمالة الأطفال، نظرا لكونها قضايا رائجة إلا أنها ليست بالضرورة الأكثر إلحاحا، بالإضافة إلى غياب نهج شامل يمكن الاعتماد عليه عند تناول قضايا الطفل وعدم معالجة الأسباب الجذرية لها، كما يوجد نقص في كفاءة البيانات والدراسات المرتبطة بها، لم تشمل تلك القضايا بعض الموضوعات مثل زواج الأطفال أو تدمجها في هذه القضايا العصرية السابق ذكرها، ومع ذلك يتبين وجود علاقة وارتباط واضح بينها.

الفرص:

الإرادة السياسية: زواج الأطفال بدأ يحظى باهتمام أكبر من الجهات الحكومية منذ اعتباره ممارسة ضارة بالأطفال، ويجدر الإشارة إلى أنه قد تم إدراج زواج الأطفال في وثيقة إنهاء العنف ضد الأطفال في مصر الصادرة عن المجلس القومي للطفولة والأمومة، وهي الوثيقة التي تم دمجها في الإطار الاستراتيجي الوطني في ٢٠١٨ وخطة الأمومة والطفولة ٢٠١٨-٢٠٣٠. الخطة العالمية: كما ذكر من قبل تتواجد قضية زواج الأطفال حالياً بشكل جاد على خطة التنمية العالمية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تناولها في الهدف رقم (٥,٣) من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الممارسة بحلول عام ٢٠٣٠، وهوما يؤثر على توجهات واهتمامات المانحين والمحسنين.

التقدم المحرز في حل المشكلة: يوجد انخفاض طفيف في انتشار زواج الأطفال في مصر، وهو ما يشجع أصحاب المصلحة على الاستمرار في العمل للحفاظ على هذا النوع من التقدم وتأمينه ومواصلة تحديد الأسباب الرئيسية لها.

٣. خيارات السياسات / تحليل البدائل

إن تقديم بدائل لمعالجة قضية زواج الأطفال في مصر يجب أن يقوده عدد من المحددات على النحو التالي:

١- المحددات الدولية:

يقدم القسم أدناه بعض الأمثلة المستقاة من الأدبيات المتاحة عن أفضل الممارسات الدولية بالإضافة إلى الحملات على الإنترنت ذات الصلة وتقارير التنمية.

كانت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه قد تعاونت في اقتراح سلسلة من التدابير لمنع زواج الأطفال، تعتمد كل من هذه التدابير على بعضه الآخر وتشمل إصلاحات قانونية ووضع السياسات والتوافق مع إجراءات أخرى وتشجيع الممارسات الصحيحة، إذ يتطلب تنفيذ حظر زواج الأطفال أن تتخذ الحكومات تدابير مؤسسية إلى جانب الإصلاحات التشريعية، على أن تهدف تلك التدابير إلى ضمان تنفيذ الأحكام الجنائية ذات الصلة (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ٢٠١٧).

وقد حددت مبادرة باسم «فتيات لا عرائس» - التي تعمل على المستوى الدولي - بعض نقاط العمل للقضاء على زواج الأطفال، وقد أكدت هذه المبادرة على دور الحكومات وهيئات التنمية الدولية إلى جانب المنظمات الشعبية، ويتمثل هذا الدور في محاربة هذه القضية مع جميع أصحاب المصلحة واستخدام «نظرية التغيير» من أجل بناء منصات يمكن من خلالها التعامل مع هذه القضية بشكل مناسب (فتيات لا عرائس، ٢٠١٨)، وقد ركزت نهج المبادرة المتنوعة على مجموعة من الجهود مثل تمكين الفتيات وحشد الأسر والمجتمعات المحلية وتقديم الخدمات ووضع وتنفيذ القوانين والسياسات.

وعلاوة على ذلك تعمل المبادرة على تمكين الفتيات من خلال منحهن الفرص لبناء المهارات وتكوين المعارف وفهم حقوقهن من خلال شبكات الدعم التي تعمل كعنصر تغيير، كما أنها تصمم أيضا برنامج مساحة آمنة يغطي المهارات الحياتية ومحو الأمية الصحية والمالية ويقدم الإرشاد الفردي. وتعزز مثل هذه البرامج الثقة بالذات لدى الفتيات وقدراتهن وفعالية الذات، كما تسلط الضوء على دور التعليم الرسمي. وتشمل أيضا التمكين الاقتصادي من خلال التحويلات النقدية المشروطة وكذلك أفكار المشروعات الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك تيسر إقامة مساحة للحوار بين الفتيات وقادة المجتمع لتقديم النماذج التي يحتذى بها والأمثلة الناجحة والدعم للفتيات الصغيرات، وتحدد ثلاث أمثلة ناجحة للتدخلات، حيث يدير معهد الإدارة الصحية في باتشود في الهند مشروع لحماية كل من الفتيات المتزوجات وغير المتزوجات من عواقب الزواج المبكر، وفي جواتيمالا يدير مجلس السكان مشروع لمعالجة مشكلة زواج الأطفال، ويتم ذلك في الأساس من خلال تعزيز برامج التعليم والإرشاد، كما يشمل تقديم المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات المراهقات في المناطق الريفية (فتيات لا عرائس، ٢٠١٨)، وأخيرا في نيبال قامت هيئة أورا فريدم الدولية وايبيرون بإنشاء مساحات مناسبة للإناث، وخاصة في نيبال بعد الزلزال، وقد خصصت هذه المساحات لمساعدة النساء والفتيات النازحات من خلال خدمات تقديم المعلومات لحمايةهن من العنف.

تركز بلدان الكومنولث - التي تدعمها المملكة المتحدة - جهودها لمكافحة زواج الأطفال في دور التعليم، وتؤكد استراتيجياتها على دور التعليم الجيد الذي يراعي الفوارق بين الجنسين والقائم على الحقوق كأداة قوية في هذا الصدد، كما أن نهجها يتجاوز مفهوم التعليم الرسمي ليشمل المواطنة العالمية والمهارات الحياتية والوعي الجنسي، إذ يرون أن التعليم الجيد هو المحدد الرئيسي للتمكين الاقتصادي، إلا أن العوائق التي تعالجها تلك الدول تشمل إمكانية وصول الفتيات للتعليم ومدى جودته وأمانه وشموله، وأيضا تدمج هذه البلدان جميع أصحاب المصلحة في قطاع التعليم، بهدف خلق روابط تصلها بالمجتمع ككل، وقد تم تنفيذ نهجهم الناجح في سيراليون والهند وبنغلادش.

وتعد الجهود المبذولة في إثيوبيا لمكافحة زواج الأطفال مثال آخر ظهر بقوة في السنوات القليلة الماضية، وقد تمثلت التحديات الرئيسية التي واجهتها في هذا الشأن بوضوح في المعتقدات الثقافية والاجتماعية المترسخة في المجتمع، لذا شملت استراتيجيتها جميع أفراد المجتمع لمكافحة زواج الأطفال على مستوى القاعدة الشعبية، وقد تعاونت منظمة الرائد الدولي / إثيوبيا مع الشركاء المحليين لتكوين لجان لإلغاء الزواج المبكر تضم جميع مستويات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والرابطات النسائية والزعماء الدينيين والمسؤولين في مجال الصحة والمدرسين والآباء والفتيات أنفسهن، وبالإضافة إلى ذلك قاموا بإنشاء نوادي للفتيات يتم فيها الإبلاغ عن حالات زواج الأطفال الحالية أو المحتملة، وفي هذه النوادي تعمل شبكة الدعم كاملاذ رئيسي لهؤلاء الفتيات، وتكمن أهمية هذا النهج في إدماج الفتيات المتزوجات بالفعل وليس فقط الفتيات اللاتي لم تتزوج بعد، كما أنه

يؤكد أيضًا على دور الإطار القانوني الذي يتم تنفيذه وفرضه على أرض الواقع.

وبالمثل تقوم رابطة المحاميات الأثيوبيات - وهي مجموعة مناصرة للنساء غير ربحية - بتوعية قادة المجتمع وهيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية، وتدور هذه التوعية حول قانون الأسرة المعدل في إثيوبيا الذي يرفع السن القانوني للزواج من ١٥ إلى ١٨ سنة ويفرض قانون للعقوبات يجرم الممارسات التقليدية الضارة، فهم يعتقدون أن قادة المجتمع المحلي وخاصة القادة الدينيين لهم دور كبير في توعية الفتيات وعائلاتهن بمشاركتهن في نوادي الفتيات.

٢. المحددات الوطنية:

أ. زواج الأطفال هو قضية متعددة الأبعاد: حيث يجب معالجته من خلال العمل على عدة جوانب، وهي الجوانب المذكورة بأعلى في قسم عرض المشكلة مثل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وقد تم اعتماد هذا المنطق التكاملي بالفعل إلى حد كبير في توجهات سياسات منظمة اليونيسيف والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

ب. زواج الأطفال هو إحدى المشكلات التي تواجه الطفل المصري؛ فهو جزء لا يتجزأ من المشكلات الأخرى التي تواجه الطفل مثل عمالة الأطفال والتسرب من التعليم وأطفال الشوارع والأطفال ذوي الإعاقة وهجرة الأطفال غير الشرعية والإدمان لدى الأطفال، وغيرها.

ج. الوضع الحالي لقضية زواج الأطفال: في ضوء موجز السياسات المذكور أعلاه والذي أصدرته اليونيسيف والمجلس القومي للطفولة والأمومة عن هذه القضية، يتبين وجود بعض المساعي المستمرة التي تدور حول تعزيز الدراسات المستندة إلى الأدلة عن زواج الأطفال حتى يتمكن أصحاب المصلحة من تحسين موجز السياسات الحالي وتصميمه بشكل أكثر ملاءمة.

وبالإضافة إلى ذلك، للتحديثات الأخيرة التي تناقش تشريعات زواج الأطفال في البرلمان أهمية كبيرة أثناء التعامل مع هذه القضية، إذ يرجع تاريخ مناقشة تلك التشريعات إلى سبتمبر ٢٠١٨، إلا أن تلك التشريعات التي تتعلق بتجريم زواج الأطفال لم تصدر بعد.

تتضمن مشكلة زواج الأطفال عدد غير قليل من أصحاب المصلحة، على سبيل المثال تشمل المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة الصحة والسكان ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التعليم والتعليم الفني ووزارة الأوقاف والمجلس القومي للمرأة، ويمكن لتلك الجهات أن تتداخل صلاحياتها من أجل العمل على هذه القضية، لذا ينبغي تحقيق قدر من التعاون والتنسيق فيما بينها للتعامل مع قضية زواج الأطفال بطريقة مجدية.

د. الجهات الفاعلة في القضية: يلعب الوالدان الدور الأساسي في زواج الأطفال، لأنهم هم الذين يدفعون من أجل حدوثه، كما أن للشيوخ ورجال الدين المحليين المصرح لهم بإصدار قسائم الزواج دور هام أيضًا، وأخيرًا وليس آخرًا يعد الطفل نفسه/تعد الطفلة نفسها أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية أيضًا.

بالإضافة إلى ذلك تم مراعاة التحديثات الأخيرة الخاصة بالكيانات المعنية بإدارة القضية وهي اليونيسف والمجلس القومي للطفولة والأمومة، إلى جانب مراعاة تحديثات القانون ذات الصلة أثناء صياغة البدائل الموصى بها، وأخيراً تم توجيه اهتمام كبير للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. في هذا السياق يوجد أربعة بدائل على النحو التالي:

١- البديل القانوني: سيركز هذا البديل على الشؤون القانونية للقضية من خلال تعزيز تطبيق أحكام زواج الأطفال ذات الصلة في قانون الطفل رقم ١٢٦ من عام ٢٠٠٨، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة النظر في نصه وصياغته أو آليته في اللوائح التنفيذية ذات الصلة وهو ما قد يسفر عن آليات تنفيذ أكثر صرامة.

بالإضافة إلى ذلك سيكون الإسراع في إجراءات إصدار التشريع الجديد لـ «زواج القاصرات» ذو أهمية كبيرة.

ويرتبط هذا البديل أيضاً بمراقبة تنفيذ الأحكام القانونية ذات الصلة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الدور الرقابي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، كما يمكن أن تساعد آلية الرصد والتقييم التابعة لاستراتيجية تنفيذ البديل في هذا الصدد.

وأخيراً يتناول هذا البعد أكثر من طرف في قضية زواج الأطفال، حيث يتناول العقوبة اللازمة لمن يبسر عقود الزواج المعنية، بالإضافة إلى التعامل مع الوالدين الذين يكون قرار زواج أطفالهم بيدهم.

٢- البديل الاجتماعي: يحدد هذا البديل أهمية الأبعاد الاجتماعية والسلوكية لهذه القضية، حيث يمكن تغيير المعايير الاجتماعية المرتبطة بزواج الأطفال وكذلك نشر الوعي المطلوب، وهو ما يرتبط بدور القادة والمؤسسات الدينية.

ستلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً أيضاً في عرض الجوانب السلبية لزواج الأطفال للوالدين، ويمكن لهذا البعد الاجتماعي أن يصل إلى الوالدين والمحيطين بالأسرة التي لديها حالة زواج الأطفال والميسر المصرح له بإتمام العقد والأطفال أنفسهم.

٣- البديل الاقتصادي: هذا البديل يتناول الوضع المالي للعائلة، حيث يسعى إلى تحسين الظروف الاقتصادية للوالدين حتى يكونوا أقل ميلاً لتزويج أطفالهم، ويمكن تحقيق هذا التحسن من خلال تزويد تلك الأسر بالدعم المالي بطريقة أو بأخرى، ويعمل هذا البديل على إقناع الوالدين بعدم اللجوء إلى الزواج المبكر لأطفالهم استناداً إلى الوسائل المادية، ويمكن تقديم المساعدات العينية بصورة مناسبة أيضاً.

٤- البديل القانوني / الاجتماعي الاقتصادي: على غرار البديل القانوني يعمل هذا البديل في الحال لتحقيق نتيجة سريعة على المدى القصير، ويعمل على التوازي في تفعيل البديل الاجتماعي والاقتصادي من أجل الوصول إلى نقطة يتم فيها تحقيق الإنجاز الملاءم على المدى الطويل.

سيعمل هذا البديل أيضاً على تعزيز العمل على المستوى العلمي ليشمل استخدام منهجيات البحث، بالإضافة إلى ذلك سيشمل تنفيذ الدراسات اللازمة القائمة على الأدلة بهدف الوصول إلى سياسات أكثر استجابة في وقت لاحق.

فيما يلي سيتم تصنيف كل بديل من حيث مزاياه وعيوبه ونتائجه، وسيتم هذا التصنيف من خلال عدد من الجوانب مثل قبول/ تأييد أصحاب المصلحة والإطار الزمني لتحقيق النتائج وحجم الفئة المستهدفة ومستوى التأثير والحاجة إلى الموارد المالية والبشرية والوقت.

البديل الأول: البديل القانوني		
وجه المقارنة	المزايا	العيوب
قبول/ تأييد أصحاب المصلحة	لديه بالفعل درجة من القبول، حيث يوجد بالفعل نص ذو صلة في قانون الطفل. كما أن التشريع الذي يركز على زواج القاصرات قيد المناقشة حالياً في البرلمان.	لا يوجد
الإطار الزمني لتحقيق النتائج	من المتوقع أن يكون سريعاً لوجود الأحكام بالفعل ولكن تحتاج فقط إلى إنفاذها. وهناك حاجة إلى الدعوة والمناصرة السياسية لتسريع الخطوات اللازمة لإصدارها.	عليه أن يرتبط بالبيروقراطية بشكل ما، لذا ينبغي تطوير آليات التخفيف ذات الصلة.
حجم الفئة المستهدفة	حجمها جيد وتتكون من ميسر العقد والوالدين.	البديل يتجاهل الأطفال والمجتمع إلى حد كبير.
مستوى التأثير	محدود	يتجاهل الدافع وراء حدوث هذه المشكلة، والذي يتعلق بدور الوالدين في هذا الزواج. لذلك يتعامل هذا البديل فقط مع أعراض المشكلة دون جذورها.
الحاجة إلى الموارد المالية والبشرية والوقت	لا يحتاج إلى الكثير من الموارد لأنه موجود بالفعل.	يستلزم تفعيل البعد القانوني موارد بشرية لإسناد المسؤوليات المتعلقة بإنفاذ القانون.
النتيجة: تأثير إيجابي فوري لتقليل الحالات المعنية وخلق حالة يخشى فيها الأهل والميسرون من اتخاذ إجراء صارم تجاههم في حالة انتهاكهم للقانون ذو الصلة.		

البديل الثاني: البديل الاجتماعي		
وجه المقارنة	المزايا	العيوب
قبول/ تأييد أصحاب المصلحة	التأييد موجود بالفعل، حيث توجد حملات توعية اجتماعية ذات صلة تتعلق بقضايا المرأة والطفل.	لا يوجد
الإطار الزمني لتحقيق النتائج	لا يوجد	سيستغرق الأمر الكثير من الوقت لتغيير سلوكيات وأفعال العائلات، بالإضافة إلى مفاهيمهم وثقافتهم.
حجم الفئة المستهدفة	حجم الفئة المستهدفة كبير، وتشمل الوالدين والمحيطين بالأسرة التي لديها حالة من زواج الأطفال وميسر العقد والأطفال أنفسهم.	لا يوجد
مستوى التأثير	إيجابيات هذا البديل تتعلق بالأساس باستهداف الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه الظاهرة وهم الوالدين، حيث إن أساس مزايا هذا البديل هو محاولة تغيير عقلية الوالدين، وبذلك يتعامل البديل مع السبب الجذري للمشكلة وليس العرض.	لا يوجد
الحاجة إلى الموارد المالية والبشرية والوقت	لا يوجد	سيحتاج إلى موارد مالية وبشرية، بالإضافة إلى تخصيص الوقت للجهود الاجتماعية والحملات من أجل معالجة المشكلة.
النتيجة: سيتم تحقيق تأثير بطيء فيما يتعلق بكيفية تعامل الأسر والوعي بالمشكلة، كما أنه لا يمكنه تقليل عدد الحالات بطريقة سريعة		

البديل الثالث: البديل الاقتصادي		
وجه المقارنة	المزايا	العيوب
قبول/ تأييد أصحاب المصلحة	لا يوجد	إن تخصيص الموارد المالية لهذه القضية وخاصة في ظل الوضع الحالي لمصر كدولة نامية يمكن أن يكون كثير المخاطر، ومع ذلك يمكن التعامل مع هذا الموقف، حيث توجد بالفعل برامج الأمان الاجتماعي ذات الصلة.
الإطار الزمني لتحقيق النتائج	تتحقق النتائج بمعدل متوسط.	لا يوجد
حجم الفئة المستهدفة	لا يوجد	في الواقع يختص هذا البديل بدور الوالدين في المقام الأول.
مستوى التأثير	يمكن أن يكون تأثير هذا البديل معتدل، لأنه يرضي الأسر حتى لا يلجأون إلى زواج الأطفال، ولكنه أيضاً لا يعالج مدى استعدادها لتوفير المزيد من الموارد المالية هو ما يعني أنه قد يمتلكها جشع الحصول على مزيد من الموارد المالية والاستمرار في اللجوء إلى زواج الأطفال.	بعبارة أخرى، لا علاقة لهذا البديل بالأسباب الحقيقية للمسألة المعنية.
الحاجة إلى الموارد المالية والبشرية والوقت	قدر معتدل من الوقت والموارد البشرية.	سيحتاج إلى موارد مالية بالأساس
النتيجة: تحقيق نتيجة جيدة من حيث ميل الوالدين إلى زواج الأطفال وانخفاض عدد حالاته، إلا أنه لا يصل إلى التأثير المطلوب		

البديل الرابع: البديل القانوني/ الاجتماعي الاقتصادي		
وجه المقارنة	المزايا	العيوب
قبول/ تأييد أصحاب المصلحة	مستوى جيد من القبول، نظراً لكونه بديل يخلط عدة جوانب	يحتاج إلى مهارات الإقناع لأنه بديل معقد.
الإطار الزمني لتحقيق النتائج	سيحقق نتائج على المدى القصير والطويل	لا يوجد
حجم الفئة المستهدفة	سيستهدف جميع الجهات الفاعلة في القضية	لا يوجد
مستوى التأثير	يصل إلى جميع مستويات التأثير	لا يوجد
الحاجة إلى الموارد المالية والبشرية والوقت	لديه بعض المزايا، كما ذكر سابقاً في تصنيف البدائل المذكورة أعلاه.	لديه بعض العيوب، كما ذكر سابقاً في تصنيف البدائل المذكورة أعلاه.

يواجه البديل الأول عائقاً يتمثل في الجهد الذي يحتاجه للتواصل مع المؤسسات القانونية لتحسين أدائها في إنفاذ القانون، وهو بديل يمكن تحقيقه سياسياً نظراً لكونه تحت مظلة الحكومة وتحت تصرف السلطة القضائية، وهو ما قد يستتبع بطريقة ما وضع آليات للتعامل مع الطبيعة البيروقراطية للمؤسسات الحكومية القضائية.

أما العائق الذي يواجه البديل الثاني فهو التواصل مع الفئة المستهدفة، ومن أمثلة هذا التواصل العثور على طريقة لفتح قناة تواصل معهم والحفاظ عليها وإقناعهم بتنفيذ ما هو مقترح، حيث إن تغيير تقاليد وممارسات الناس ليس بالإنجاز اليسير، ويحظى هذا البديل بالدعم السياسي، حيث يدعمه القادة السياسيون في مصر.

كما يواجه أيضاً تحدياً أمنياً في الحصول على التصاريح والموافقات على التواصل مع العائلات والوالدين. ويواجه البديل الثالث قيوداً يتمثل في الموارد المالية المحدودة، وهو بديل يمكن تنفيذه من الناحية السياسية، حيث يوجد بالفعل برامج دعم اقتصادية للأسر الفقيرة في مصر.

وقد يواجه البديل المختلط صعوبة إقناع صناع القرار نظراً لطبيعته المعقدة، ومع ذلك يمكن تخفيف حدة تعقيده لتوافقه مع التوجه العالمي للتعامل مع هذه المسألة في نهج شامل.

سيشكل البديل الرابع في المجمل نوعاً من الحل الوسط والجهد الجماعي لحل مشاكل زواج الأطفال والتعامل معها، فهو يتلاءم تماماً مع الوضع الحالي للمشكلة وطبيعتها، وهو بديل جيد لأنه يستفيد بالفعل من الجهود القائمة في تلك القضية، والتي تشمل المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية مثل البرامج الاقتصادية والأمان الاجتماعي.

وسيستفيد أيضا من الخطوات القانونية الموجودة بالفعل، ويحقق التوازن بين التعامل مع أعراض المشكلة والأسباب الجذرية لها، ويساعد على تحقيق نتائج سريعة وقوية جنبا إلى جنب مع تناول الأبعاد القانونية والاجتماعية الاقتصادية كاستجابة إلى الحاجة إلى تحقيق نتائج على المدى القصير والطويل.

٤. الاستنتاجات والتوصيات

واحدة من كل عشرين فتاة في مصر (٤%) في الفئة العمرية ما بين ١٥ و ١٧ عامًا متزوجات في الوقت الحالي أو سبق لهن الزواج، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى واحدة من كل عشرة من الفتيات المراهقات (١١%) في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ عامًا، مع وجود فروق كبيرة بين المقيمتين في الريف والحضر.

لزواج الأطفال في مصر آثار تتشابه مع البلدان الأخرى، وتظهر بعض هذه الآثار في صورة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتسرب من التعليم وارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض وارتفاع معدلات الخصوبة التي تسهم في الزيادة السكانية والأطفال غير المسجلين في السجلات الرسمية. ومن ناحية إيجابية، تعد مصر من الدول الناشطة فيما يتعلق بجهود معالجة هذه القضية في السنوات الأخيرة، إلا أنه هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود في هذا الصدد من أجل الحفاظ على التقدم المحرز في حل مشكلة زواج الأطفال.

وتُظهر بيانات منظمة اليونيسف أن زواج الأطفال غالباً ما يكون سائداً في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، ويمكن تبرير ذلك بأن زواج الأطفال هو نتيجة للفرص التعليمية المحدودة والوضع الاجتماعي الاقتصادي الأقل.

تُظهر البيانات الحديثة أن كل من نقص التعليم الجيد والأعراف الاجتماعية السائدة يساهم في زواج الأطفال في مصر، إلا أنه يوجد نقص في الأدلة والدراسات التي تحلل الروابط بين هذه العوامل وزواج الأطفال.

وكما هو موضح في قسم البدائل أعلاه، يتضح تداخل الخيارات الأربعة المتاحة لصناع السياسات، ويبين كل خيار منها مختلف التحديات والمكاسب المحتملة.

يحظى البديل القانوني الأول بالفعل على درجة عالية من التأييد من الجهات السياسية والحكومية نظراً لأن قانون حماية الطفل قائم بالفعل، كما تجري حالياً مناقشة تشريع زواج القاصرات في البرلمان، ويحتاج هذا الخيار إلى الدعوة والمناصرة السياسية وآليات لمحاربة أي بيروقراطية ترتبط بتنفيذها.

ويتناول البديل الثاني للسياسات الجوانب الاجتماعية والسلوكية لهذه القضية، ويتبين أن هذا الخيار يتم تنفيذه بالفعل، حيث عملت العديد من الهيئات (الحكومية وغير الحكومية) على هذه القضية باستمرار على مدى عقود، ويعد الجانب الإيجابي لهذا البديل هو معالجته للسبب الجذري للمشكلة من خلال زيادة الوعي، حيث يُعني بالتعامل مع الوالدين والأطفال والمجتمع

والقادة الدينيين وكذلك المجتمع المحلي ككل، إلا أنه يستغرق إطاراً زمنياً أطول بكثير لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والسلوكية للقضية والمساعدة في تقديم خيار أكثر صحة للأطفال.

يتعلق البديل الثالث للسياسات بالجانب الاقتصادي للمشكلة، حيث يدرس الأسباب المالية التي تدفع العائلات إلى تزويج أطفالها في سن صغيرة، ففي بعض الحالات يمثل زواج الأطفال حلاً للعبء المالي لإرسال الأطفال إلى المدارس ونقل المسؤولية إلى شخص آخر، إلا أن هذا البديل يتطلب قدراً كبيراً من الموارد لحل المشاكل الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الوالدين.

كل تلك الأفكار تقودنا إلى التوصية بخيار السياسة الرابع: القانوني / الاجتماعي والاقتصادي، فهو يعد مزيجاً رائعاً من جميع بدائل السياسة الأخرى، كما يقوم بتسليط الضوء والبناء على الجهود المبذولة في هذا الشأن من قبل مختلف أصحاب المصلحة، ويقدم حلاً لتحقيق نتائج على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل مع إحداث تأثير كبير، وبالإضافة إلى ذلك يضم هذا البديل جميع أصحاب المصلحة بما يشمل المسؤولين الحكوميين والمشرعين وأعضاء البرلمان وميسري عقد الزواج «المأذون» والمنظمات الشعبية والوالدين وقادة المجتمع وكذلك الأطفال.

وعلاوة على ذلك سيحظى هذا البديل بالقبول من قبل الأطراف المعنية، حيث إنه يعمل بشكل أساسي بشكل يتوافق مع الجهود الجارية بطريقة منظمة وشاملة، ولا يتطلب الكثير من الجهود والخطوات الجديدة.

ويعد الخطر الوحيد أو بالأحرى التحدي الذي يواجهه هذا الخيار هو كيفية وضع خطة تنسيق بين جميع أصحاب المصلحة من أجل التأكد من أن الجميع يعمل نحو تحقيق الهدف نفسه وفقاً لخطة منظمة.

بالنظر إلى خطة التنفيذ والرصد والتقييم اللازمة، يوجد بعض الخطوات والتوصيات كالتالي:

- الإجراءات والخطوات: يتمثل العنصر الأول في إنشاء مجموعة تنسيقية للحد من زواج الأطفال في مصر، وسوف تضم المجموعة جميع أصحاب المصلحة المؤثرين في مصر الذين يمثلون جميع الأبعاد الثلاثة للسياسة، أي الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال: المشرعون والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية والوزارات ذات الاختصاصات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والخبراء في النوع الاجتماعي، ويُفضل أن تضم المجموعة التنسيقية المنظمات الشعبية وقادة المجتمع.

ويمكن أن يتولى قيادة هذه المجموعة التنسيقية الحكومة أو المجلس القومي للطفولة والأمومة أو حتى إحدى الجهات الفاعلة في مجال التنمية الدولية، كما يوصى بشدة تولي إحدى الهيئات الحكومية للدور القيادي بشكل عام، وبشكل خاص سوف تيسر هذه الهيئة تصميم خطة العمل والاتفاق عليها والوصول إلى توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة، وهو ما سيكون من شأنه المساهمة في تعزيز تقدم جميع الجهات الفاعلة في اتجاه موحد وضمان وجود بعض التوجيه

والإشراف، وبالإضافة إلى الحملات الإعلامية التي سيتم تناولها لاحقاً، ستعمل المجموعة التنسيقية كمناصر لإنهاء زواج الأطفال.

- أسلوب استراتيجية التنفيذ: سيعتمد تنفيذ هذا البديل على استراتيجية متسلسلة ومتوازية، وستركز المرحلة الأولى على البعد القانوني والمناطق الريفية بينما يتم التخطيط لأبعاد اجتماعية واقتصادية فعالة، وذلك من خلال مواءمة الجهد المطلوب مع الجهود والحملات والبرامج الجارية ذات الصلة، وسوف تعمل هذه المرحلة على زيادة معدل إجراء الدراسات المبنية على الأدلة ورصد جميع الأطراف المعنية، كما ستشرك المنظمات غير الحكومية بشكل مكثف في مراقبة مدى إنفاذ القانون ذو الصلة.

ومن المتوقع أن تستمر هذه المرحلة لمدة ٦ إلى ٨ أشهر.

وستتناول المرحلة الثانية المزيد من العمل من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بالتوازي مع البعد القانوني، وسوف تبدأ بتوسيع نطاق الجهود ذات الصلة للمناطق الحضرية، ويُفضل أن يستهدف البعد الاجتماعي في المقام الأول التعامل مع الأطفال وأولياء الأمور، ويمكنه بعدها أن يستوعب الأطراف الأخرى بشكل أشمل.

وفي كل من المرحلتين السابقتين سيكون هناك تركيز كبير على كل من الإناث والذكور معاً. وبشكل عام ستكون استراتيجية التنفيذ ذات طبيعة شمولية تتوافق مع جوهر البديل المختار. - آليات التنسيق: سيكون هناك آلية لعقد الاجتماعات الدورية، وسيعمل ذلك من أجل التنسيق ومراقبة الإجراءات الجارية، وفي هذه الاجتماعات يمكن لجميع الجهات الفاعلة المشاركة إرسال ممثل لعرض التقدم المحرز أمام الآخرين، وسيكون عليه / عليها مشاركة أفضل الممارسات التي تم إنجازها ميدانياً.

وكذلك سيتم إقامة منصة مشتركة تشارك فيها المجموعة التنسيقية للمتابعة السريعة لجميع التحديثات الخاصة بالإجراءات الجاري تنفيذها، وستقوم المجموعة على نحو متواصل بمراقبة ودعم التغييرات المختلفة المطلوبة على الجهات القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

- الرصد والتقييم: سيتطلب تقييم هذا البديل إجراء تقييم منتصف المدة أثناء تنفيذ خطة عمله بالإضافة إلى إجراء تقييم الأثر، وفي خطة تقييم منتصف المدة يمكن أن يتم نوع من المراجعة لنتائج الدراسات المستندة إلى الأدلة التي أجريت بالفعل، ويكون ذلك من أجل وضع سياسة جديدة في حالة الحاجة إليها أو اختلاف أي أمور في السياسة المختلطة المتبعة، وسيتم إجراء هذا التقييم الأخير بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على نهاية خطة العمل البديلة، ويمكن أن يتم تقييم الأثر من خلال الاستعانة بخبير خارجي لاستعراض نتائج تنفيذ البديل بشكل موضوعي.

وفي هذا الجزء سيتم جمع البيانات قبل وبعد التدخلات المخططة لقياس أثرها، ويمكن أن تتم خطوة جمع البيانات من خلال المقابلات المنظمة أو مجموعات التركيز لتتناسب مع المستوى التعليمي والثقافي للفئة المستهدفة.

وسيتم الرصد في الأساس عبر الاجتماعات الدورية وإجراءات المنصة، وفي هذا الشأن ستعطي الحملات الإعلامية عمليات الرصد.

- البعد الاجتماعي والتواصل السياسي: سيتم تفعيل البعد الاجتماعي بشكل رئيسي من خلال تفعيل الحملات الإعلامية، وستتم هذه الحملات الإعلامية من خلال قنوات تواصل مختلفة (البيانات الصحفية حول رؤية الدين لزواج الأطفال - الإصدارات - الفعاليات التي يقوم بها القادة الدينيون وخبراء المنظمات غير الحكومية - وسائل التواصل الاجتماعي - رواية القصص في الفعاليات الخارجية)، ومن المهم أيضاً تكوين حركة مثل حركة «أنا أيضاً»، وقياس أثرها عبر السنوات من خلال عرض حالات الفتيات اللاتي تعرضن للزواج المبكر وإتاحة الفرصة لهن لشرح معاناتهن.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن عرض حالات من النساء اللاتي قررن استكمال دراستهن بعد الزواج في وقت مبكر ومن رفضن الزواج المبكر وكيف تغيرت حياتهن.

ينبغي عرض الجوانب القانونية للبديل المختار بشكل جيد من خلال قنوات الاتصال المختلفة، كما ستساعد الحملات الإعلامية في رصد التقدم ميدانياً، وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون هناك طريقة لمراقبة أداء الحملات إلى جانب طريقة تتبعها من أجل قياس مدى انتشار الحملة، وتبلي الهند حالياً بلاء حسناً في استخدام قنوات وسائل التواصل الاجتماعي مثل انستجرام وفيسبوك، وقد يكون من شأن تلك التجربة إثراء الحملات الإعلامية المخطط لها وإرشاد عملية تنفيذها.

وأخيراً، ستقوم الحملات الإعلامية المعنية بدراسة جميع الحملات المتصلة بقضايا الأطفال ودمج قضية زواج الأطفال فيها، وبعدها يمكن نشر وتفعيل الحملة المخصصة لهذا الغرض، حيث يكون الأساس المنطقي لذلك هو الاستفادة من الجهد المستمر الذي تقوم به وسائل الإعلام بالفعل، كما يتم ذلك بهدف نشر الوعي بأن كل قضايا الطفل متصلة ومكملة لبعضها البعض.

وأخيراً وليس آخراً، تكون القيود المتوقعة للبديل الموصى به كالتالي:

- عدم التنسيق.
- عدم الفعالية وعدم الكفاءة.
- سوء التواصل.

ويمكن أن تؤدي القيود المذكورة بأعلى إما إلى صياغة سياسة جديدة ذات صلة بالقضية أو خطة عمل جديدة أو تطبيق سياسة جديدة، ويمكن أيضاً التعامل مع هذه القيود في ضوء المبادئ التوجيهية لتنفيذ البديل المذكورة بأعلى.

٥. المراجع

١. التقارير

African Commission on Human and Peoples' Rights (ACHPR) and the African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child (ACERWC), Joint General Comment of the African Commission on Human and Peoples' Rights (ACHPR) and the African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child (ACERWC) on Ending Child Marriage, 2017, African Union Commission, Gambia and Ethiopia. Retrieved from: http://www.achpr.org/files/news/01/2018/d321/joint_gc_acerwc_achpr_ending_child_marriage_eng.pdf

African Commission on Human and Peoples' Rights (ACHPR) and the African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child (ACERWC), 2017, African Union Commission, Gambia and Ethiopia

CAPMAS, 2017. Egypt Census of Population, Housing and Establishments, Egypt, Retrieved from: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=16574. Visited on: 12 December 2018

Educating Girls, Ending Child Marriage. The World Bank Group, 2018, Retrieved from: <https://www.worldbank.org/en/news/immersive-story/22/08/2017/educating-girls-ending-child-marriage>.

Girls, Not Brides, 2017, Child marriage, <https://www.girlsnotbrides.org/aboutchild-marriage/>, Visited on: 12 December 2018

National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015), Violence against Children in Egypt. A Quantitative Survey and Qualitative Study in Cairo, Alexandria and Assiut, NCCM and UNICEF Egypt, Cairo, retrieved on: https://www.unicef.org/mena/sites/unicef.org.mena/files/press-releases/mena-media-Violence_Against_Children_in_Egypt_study_Eng-UNICEF_NCCM_1002015.pdf.

United Nations Children's Fund , Policy for Action: Ending Child Marriage, Policy for Action: Issue 1 – A product by NCCM Child rights observatory, June 2018, Retrieved from: <https://www.unicef.org/egypt/sites/unicef.org.egypt/files/06-2018/Child20%Marriage20%Policy20%Brief20%EN20%FINAL.PDF>.

United Nations Children's Fund, Child Marriage: Latest trends and future prospects, UNICEF, New York, 2018, Retrieved from: [https://www.unicef.org/protection/files/Child_Marriage_data_brief_20June\(3\).pdf](https://www.unicef.org/protection/files/Child_Marriage_data_brief_20June(3).pdf).

United Nations Children's Fund, 'A Profile of Child Marriage in the Middle East and North Africa', UNICEF, New York, 2018, Retrieved from: <https://www.unicef.org/mena/sites/unicef.org.mena/files/07-2018/A20%Profile20%of20%Child20%Marriage20%in20%MENA.pdf>.

٢. المقابلات

- مقابلة مع الدكتور خالد درويش أخصائي حماية الطفل بمنظمة اليونيسف.
- مقابلة مع الدكتورة عزة العشاوي الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة.

ملتقى السياسات العامة عندما تجتمع الدقة والإبداع

ملتقى السياسات العامة هو مبادرة بدأت في كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في أكتوبر ٢٠١٧، وتهدف إلى سد الفجوة في مجال بحوث السياسات من خلال تقديم الآلية التي يمكن بواسطتها العمل على صياغة الأفكار الجيدة والإجابات المنطقية والحلول الهادفة ومناقشتها وصلتها واختبار صحتها وعرضها على صناع السياسات في شكل منظم شديد الوضوح ممتد الأثر، وذلك بهدف حل العضلات الحادة والمزمنة التي تعاني منها السياسات في مصر.

يوفر ملتقى السياسات العامة وحدة عمل يتم فيها تشكيل فرق عمل السياسات بشكل منتظم تجمع الباحثين/الموجهين في مجال السياسات من ذوي الخبرة وشباب محلي السياسات المبدعين، ليتم تزويدهم بالموارد اللازمة والتدريب والخبرات الجديدة والمساحة والأدوات وشبكات العلاقات والمعرفة والوصول إلى الخبراء، وذلك بهدف تمكينهم من التوصل إلى حلول سليمة ودقيقة ومبدعة في مجال صياغة السياسات التي تتميز بإمكانية الدعوة إليها بشكل فعال وإيصالها لصناع السياسات المعنيين ولعامّة المواطنين.

كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة

مبنى الجميل

policyhub@aucegypt.edu

تليفون: ٠٢،٢٦١٥،٣٣٢٣

موقع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ص ب: ٧٤. القاهرة الجديدة ١١٨٣٥. مصر